العدد 1771 - السنة السادسة
الاحد 25 ربيع الاول 1435 - الموافق 26 يناير 2014
Sunday 26 january 2014 - No.1771 - 6th Year

الصغيرة منها تحظى باهتمام المستثمرين الأفراد في البورصة

«الأولى»: الأسهم التشغيلية تستحوذ على اهتمام صناع السوق

- التعاملات عكست استمرار المستثمرين في ترقب نتائج الشركات
- الجلسات تميزت بارتفاع السيولة مع تحرك صناع السوق على الأسهم المنتقاة
- عمليات التسييل على بعض الأسهم والضغوط قادت إلى الحفاظ على مستويات السيولة
- المتداولون لا يزالون يتحركون بحذر تماشياً مع ترقبهم لاستكمال الإفصاح عن البيانات

ارتفاع حركة الأسهم في السوق

«كونا»: ذكر تقرير اقتصادي متخصص أن الاسهم الثقيلة وتحديدا التشغيلية بدت مستحوذة على اهتمام صناع السوق خلال تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» في الاسبوع الماضي فيما استمرت الاسهم الصغيرة تحظى باهتمام شريحة المستثمرين الافراد لجني الأرباح.

وقال تقرير شركة «الأولى للوساطة المالية» ان التعاملات عكست استمرار المستثمرين في حالة ترقب للنتائج المالية خصوصا وأنها ستوجه قرارات مديري المحافظ والصناديق الى بناء مراكزهم للفترة المقبلة كما عكست تحديا فيما يتعلق بالأسهم القيادية والتشغيلية.

واشار الى ان الجلسات تميزت بارتفاع السيولة التي استمرت مرتفعة حتى في جلسة الاربعاء التي اغلق فيها السوق على انخفاض ما يؤشر الى ان بعض صناع السوق بدأوا يتحركون على اسهم منتقاة بوتيرة اعلى حتى قبل اعلان بنكي الكويت الوطني وبوبيان نتائجهما السنوية عن 2013.

وأكد أن عمليات التسييل على بعض الأسهم وضغوط البيع والمضاربات قادت الى الحفاظ على مستويات سيولة مرتفعة وأن السوق سيواصل توفير فرص استثمار جذابة امام صناع السوق خصوصا بعد ان جنبت غالبية هذه الاسهم وتحديدا البنوك مخصصات كبيرة لتكون على استعداد لمواجهة اي تعقيدات مالية جديدة.

واضاف التقرير انه اذا كانت البورصة تشهد استقرارا ملحوظا على عموم الاسهم المدرجة فان من الناحية الفنية تظل الاساسيات التي تحكم السوق الكويتي كما هي وكذلك افاق النمو ومن ثم نظرة المستثمرين تجاه السوق ككل لاتزال على حالها دون تغيير سوى لجهة بعض الاسهم المنتقاة والصغيرة. وقال ان جلسة الثلاثاء كان لافتا فيها استحواذ بعض الأسهم على غالبية الاموال المتداولة التي تجاوزت 50 مليون دينار وفي مقدمتها بنك برقان الذي تداول ما بين محافظ استثمارية بكمية تصل الى 16.3 مليون سهم بقيمة تقارب 9 ملايين دينار و«تمويل خليج» الذي استحوذ على 7 ملايين دينار.

وذكر ان المستثمرين وخصوصا صناع السوق لايزالون يتحركون على حذر تماشيا مع ترقبهم لاستكمال الافصاح عن البيانات لاسيما البنوك التي عادة ما تقود عمليات رفع السيولة السوقية ما يسحب النشاط الايجابي على العديد من الاسهم ذات الصلة المباشرة او غير المباشرة باسهم هذا القطاع.

واشار الى استمرار نشاط المستثمرين للاسهم الصغيرة دون الـ 100 فلس والتي تحرك مجريات الاداء منذ العام الماضي مدفوعة بعمليات مضاربية لجني الارباح مستفيدة من غياب الحركة على الاسهم الثقيلة التي تستقطب عموم المستثمرين على المديين المتوسط والطويل.

وقال ان دخول كبريات المجموعات الاستثمارية في تعاملات الاسبوع الماضي ساهم في ارتفاع حجم السيولة المتداولة في البورصة مدفوعة بموجة من عمليات الشراء الانتقائي ما اسهم في تماسك المؤشرات الرئيسية لاسيما في كميات الأسهم واعداد الصفقات.

ولفت الى انه رغم صعود مكاسب المؤشر منذ بداية يناير لنحو 3 في المئة الا ان أداءه اضعف من معظم مؤشرات أسواق الاسهم الخليجية لغياب العوامل الفنية وفي مقدمتها فقدان ثقة المستثمرين الافراد والشركات في تحفيز الاقتصاد الوطني على المدى القريب او المتوسط.

مشاركة منها في فرحة الكويت بأعيادها الوطنية

«زين» الراعي الرئيسي لمهرجان «هلا فبراير»

أعلنت زين أكبر شبكة اتصالات متطورة في الكويت عن رعايتها الرئيسية لمهرجان «هلا فبراير» والحفلات الغنائية، والذي تتزامن فعالياته هذا العام مع احتفالات الكويت الوطنية بمرور ثلاث وخمسون عاما على الاستقلال ومرور ثلاث وعشرين عاما على التحرير، حيث سينطلق المهرجان في الفترة من 31 يناير وحتى 24 فبراير تحت عنوان «الكويت بأهلها».

وذكرت الشركة التي تحتفظ بريادة قطاع الاتصالات في الكويت في بيان صحافي أنها تعتز برعايتها الرئيسية لهذا المهرجان والذي احتضنت فعالياته منذ العام الأول لولادته، فهو واحد من أكبر الكرنفالات الوطنية التي تهدف إلى تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية، وذلك من خلال الترويج للقطاع السياحي التسويقي في دولة الكويت.

وقال عمر سعود العمر الرئيس التنفيذي في شركة زين الكويت « مهرجان هلا فبراير يحمل هذا العام طعما خاصا محلى بنكهة وطنية، فهو يتزامن مع مرور 53 عاما على الاستقلال، ومرور 23 عاما على اعياد التحرير».

محمد العمر

وأشار العمر إلى أن المهرجانات الوطنية تبث البهجة والسرور على المجتمع، وجاء دعم زين في هذا الإطار، ومؤخرا بات مهرجان هلا فبراير عنوانا لهذه النوعية من الاحتفالات على مستوى المنطقة، مبيناً أن المهرجان لا يقدم ذلك فحسب فهو يقدم العديد من النشاطات المتنوعة الثقافية والاجتماعية والدينية والرياضية والفنية والمسرحية التي تضفي عليه أجواء أسرية وعائلية.

وأفاد بقوله « شركة زين طالما إعتبرت نفسها شريكا رئيسيا للمجتمع الكويتي وهي تجد في هذا الكرنفال الوطني الفرصة لتحقيق وتعزيز هذا المفهوم»، مبيناً أن زين حققت العديد من الإنجازات المتميزة في هذا الاتجاه بدعمها العديد من البرامج الاجتماعية المختلفة وخاصة المتعلقة بالاحتفالات الوطنية التي تشهدها البلاد سنويا.

وذكر العمر أن شركة زين دخلت عصرا جديدا وهو مرحلة تحدي تكنولوجيا المعلومات، مشيرا إلى أن الشركة قادرة على كشف ملامح هذا العصر من خلال توفير الأفضل باستمرار والذي يشبع رغبات وطموحات عملائها.

النتائج المالية للشركة.. ثمرة الخطط والإستراتيجيات

الهاشمي: «مشاعر القابضة» تحقق 3.6 ملايين دينار أرباحاً في 2013

- تم تسليم المرحلة الأولى من مشروع «زايد ديوننز كومبلكس» في مصر
- التركيز على الأنشطة والمشاريع العقارية التشغيلية التي تسهم في رسم قاعدة صلبة للشركة

أعلن رئيس مجلس إدارة شركة مشاعر القابضة، يوسف الهاشمي أن الشركة حققت أرباحا صافية قدرها 3.6 ملايين دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 ،أي ما يعادل 20 فلسا للسهم، حيث بلغ إجمالي موجودات الشركة 67.2 مليون دينارکويتي في 2013/12/31، وإجمالي حقوق مساهمي الشركة 47.2 مليون دينار كويتي.

وقال الهاشمي في تصريح صحافي، إن مجلس إدارة الشركة وضع الخطط والاستراتيجيات التي تضمن استمرار أدائها الايجابي وتعزيز نظم الرقابة الداخلية وتخفيض مستوى مخاطر الإعمال ،مشيرا إلى إن النتائج المحققة للشركة في العام 2013هي ثمرة الخطط والاستراتيجيات التي ساهمت ايجابيا في تحقيق الأرباح.

وأوضح إن شركة «مشاعرالقابضة» تقوم حاليا بتنفيذ عدد من المشاريع العقارية في المملكة العربية السعودية، حيث تمتلك الشركة مشروع الروابي العقاري الذي يقوم على فكرة إنشاء المنازل السكنية لتلبية الطلب الكبير عليها في المملكة، حيث اشترت الشركة الأرض ويتم حاليا العمل في إنشاء الوحدات العقارية.

وأشار الهاشمي إلى استمرار «مشاعر القابضة» في مشروع «marvel mall» وهو عبارة عن مجمع تجاري في جمهورية مصر العربية بمدينة مارفيل سيتي ويعتبر من أهم وابرز المشاريع التشغيلية، وتبلغ مساحته الإجمالية 13.6 مترا مربعا وتصل كلفته 4 ملايين دينار، ويقع في التجمع الخامس ،وتم الانتهاء من كافة الأعمال الخرسانية في المجمع التجاري.

وأكد أن الطلب على المشروع من المستثمرين زاد بنسبة 29 في المئة عن الدراسة مما يؤكد نجاحه، وانه يعد واحدا من أهم وابرز المشاريع التشغيلية التي تنفذها الشركة وتتوقع منه تحقيق عوائد جيدة،فيما تستعد الشركة خلال شهر سبتمبر من العام الجاري لتسليم المشروع ،وأن الشركة بصدد الانتهاء من مشروع «marvel mall»مع بداية الربع الثاني من العام الجاري.

يوسف الهاشمي

وتوقع الهاشمي أن يتم الانتهاء من مشروع «زايد ديوننز كومبلكس» الذي يقام على مساحة 55 فدانا في مدينة الشيخ زايد خلال العام الحالي، مؤكدا أن المشروع تخطى مرحلة الخطر بسبب الإحداث الأخيرة في مصر.

وبين إن «مشاعر القابضة» تقدم خدمات مكملة لحملات العمرة والحج، وتقوم بتقديم تلك الخدمات في دولة الكويت والسعودية والإمارات، وتسعى خلال الفترة المقبلة لدراسة بعض أسواق المنطقة تمهيدا لدخولها.

وقال الهاشمي إن الشركة قامت أخيرا بشراء 3 مواقع في السعودية عبر شركاتها التابعة في المملكة، بهدف تطوير مجموعة من الأراضي السكنية في المنطقة الشرقية، وقامت بفرز الأراضي وإعداد المخططات الهندسية، ومن المتوقع الانتهاء من عملية البناء خلال العام الجاري.

تنوع الأنشطة التشغيلية

وعن تنوع مشاريع الشركة أكد الهاشمي انه يتم تنفيذ مشاريع الشركة وفق خطة زمنية محددة تم وضعها من قبل مجلس إدارة الشركة، وقد حرصت الشركة على التنوع في أنشطتها التشغيلية والتركيز على الاستثمار في العقارات ذات الطابع التشغيلي ذي العوائد الثابتة واقتناص فرص جديدة في الأسواق الواعدة وتطبيق سياسة تنوع الاستثمارات والتركيز على الأنشطة والمشاريع العقارية التشغيلية التي تسهم في رسم قاعدة صلبة لشركة مشاعر القابضة.

وقال إن شركة «مسعى العقارية»، إحدى الشركات التابعة والمملوكة لشركة مشاعر القابضة باعت أحد عقاراتها المحلية مقابل مبلغ 3.48 ملايين دينار كويتي، وقد تحقق عن هذا البيع ربح قدره 402 ألف دينار كويتي تقريبا ،وتم إدراج هذا الربح في البيانات المالية للربع الرابع لعام 2013.

واختتم الهاشمي قائلاً: لقد حظيت الشركة بعام حافل بمعدلات نمو قوية لا سيما، النموّ الذي طرأ على إيراداتنا المتكررة، كما حققنا تقدما ملموساً بعمليات تطوير مشاريعنا العقارية المختلفة، مشيراً بأن الشركة تدرس حاليا عدداً من الفرص الاستثمارية السانحة، التي تحقق من اقتناصها عوائد مستقرة للشركة للأعوام المقبلة وتعزز من قيم أصولها.

السوق الكويتي في المرتبة الرابعة من حيث نسبة المكاسب المسجلة

«بيان»: القوى الشرائية وعمليات التجميع تصعد بالسوق فوق 7.7 آلاف نقطة

- تمكنت مؤشراته الثلاثة من تعويض خسائرها التي منيت بها الأسبوع قبل الماضي لتجتمع على الإغلاق في المنطقة الخضراء
- تذبذب الآداء نتيجة استمرار نشاط المضاربات السريعة التي تركزت على الأسهم الصغيرة في قطاع الخدمات المالية

قال تقرير شركة بيان للاستثمار تمكن سوق الكويت للأوراق المالية من إنهاء تداولات الأسبوع الماضي محققا مكاسب جيدة لمؤشراته الثلاثة، مستفيداً من القوى الشرائية وعمليات التجميع التي طالت العديد من الأسهم التي تم التداول عليها خلال الأسبوع، وسط ارتفاع نشاط التداول في السوق بشكل ملحوظ، ولاسيما القيمة التي وصلت في إحدى الجلسات اليومية من الأسبوع السابق إلى أعلى مستوى لها منذ شهر سبتمبر الماضي.

وأضاف التقرير بمقارنة أداء السوق الكويتي خلال الأسبوع الماضي مع أداء أسواق الأسهم الخليجية، نجد أنه شغل المرتبة الرابعة في الترتيب من حيث نسبة المكاسب المسجلة، حيث وصلت نسبة ارتفاع مؤشره العام مع نهاية الأسبوع إلى 1.48 في المئة ، في حين بلغت نسبة ارتفاع سوق دبي المالي 6.69 في المئة ليشغل بذلك المرتبة الأولى، فيما شغل سوق أبو ظبي للأوراق المالية المرتبة الثانية بنسبة ارتفاع لمؤشره بلغت 6.69 في المئة ، وجاءت بورصة قطر في المرتبة الرابعة بعدما وصلت نسبة مكاسب مؤشرها إلى 2.37 في المئة ، في حين شغل سوق مسقط للأوراق المالية المرتبة الخامسة بعد أن سجل مؤشره ارتفاعاً أسبوعياً نسبته 0.62 في المئة ، بينما شغلت بورصة البحرين المرتبة السادسة بارتفاع مؤشرها بنسبة 0.32 في المئة ، فيما وصلت نسبة ارتفاع مؤشر السوق المالية السعودية إلى 31 في المئة ليشغل بذلك المرتبة الأخيرة.

وتابع على الصعيد الاقتصادي، اجتمع مجلس الوزراء خلال الأسبوع الماضي واستعرض الأوضاع المالية للدولة والمخاطر المستقبلية، وعرض وزير المالية تقريرا حذر فيه من أن معدلات الإنفاق تفوق معدلات نمو الناتج المحلي، الأمر الذي يشكل خللا بالغ الخطورة على الاقتصاد الوطني حاضرا ومستقبلا، وأضاف الوزير أن معدل النمو السنوي في المصروفات العامة يبلغ 20.4 في المئة خلال الـ12 عاما الأخيرة، في حين يبلغ معدل النمو السنوي للإيرادات خلال الفترة نفسها 16.2 في المئة ، وبالتالي هناك توقعات بنتائج سلبية على الوضع المالي للدولة في المستقبل القريب. هذا وحث مجلس الوزراء الجهات الحكومية على ضرورة اتخاذ الإجراءات الجادة لترشيد الإنفاق، وتحديد أوجه الصرف التي يمكن الاستغناء عنها لتحقيق الغايات المنشودة، مؤكداً أن الأمر يتطلب ضرورة ضبط الزيادة في الإنفاق الجاري، وكذلك العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة ومعالجة الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني في الحاضر والمستقبل.

وأشار كما تعودنا في مثل هذه الحالات فالحكومة دائما تتكلم بشكل جيد عن الأوضاع الاقتصادية وتحذر من احتمالات المخاطر التي تنطوي على زيادة الإنفاق الجاري والدعم العشوائي الكبير إلا أن أفعالها كثيرا ما تختلف عن أقوالها، فمن المعلوم أن زيادة الإنفاق الجاري في ميزانية الدولة سنة تلو الأخرى قد أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الدولة لازالت تعتمد اعتمادا أساسيا على تمويل الميزانية من إيرادات النفط وحده، دون الاتجاه إلى تنويع مصادر الدخل والشح في الإنفاق على المشاريع التنموية التي تخدم الاقتصاد، كما أن ضعف الإنفاق الاستثماري أدى إلى ضعف البيئة الاستثمارية، وأدى إلى تخلف الكويت وتراجعها على المستويين الدولي والإقليمي، وأصبح الاقتصاد المحلي على إثر ذلك لا يحتوي على فرص استثمارية يستطيع القطاع الخاص أن يعمل من خلالها كما أنه أصبح اقتصادا غير جاذبا لرؤوس الأموال، فبحسب التصنيف الذي أعدته وكالة «بلومبيرج» في الأسبوع الماضي حول أكثر البلدان جاذبية لأنشطة الأعمال لعام 2014، فقد خلت القائمة التي تضم 50 دولة من الكويت، في الوقت الذي تضمنت فيه 5 دول خليجية أخرى. ولعل المشكلة تكمن في أن زيادة الإنفاق الجاري في ميزانية الدولة لا تستند إلى أسس علمية في كثير من الحالات، وهو الأمر الذي يخلق الكثير من المشاكل في الحاضر والمستقبل إذا لم تجد الحكومة حلا مناسبا له، فضلاً عن الضعف الواضح للإنفاق الاستثماري الذي يعد من المشكلات الجوهرية التي يعاني منها الاقتصاد المحلي. إننا نأمل أن تتمكن الحكومة من تجاوز هذه المعضلة قبل فوات الأوان، فاستمرار الزيادة غير المبررة التي تشهدها معدلات الإنفاق الجاري قد تؤدي إلى تسجيل ميزانية الدولة لعجز محتمل في السنوات القليلة القادمة، كما نأمل أن يتعاون مجلس الأمة مع الحكومة في المرحلة المقبلة لوضع خطة عملية تستند إلى معايير عالمية لضبط الإنفاق وتخفيف العبء على ميزانية الدولة. وبالعودة لأداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع السابق، فقد تمكنت مؤشراته الثلاثة من تعويض خسائرها التي منيت بها الأسبوع قبل الماضي، لتجتمع على الإغلاق في المنطقة الخضراء مرة أخرى، وذلك في ظل الدعم الذي تلقاه السوق من عمليات الشراء القوية التي ميزت تداولات الأسبوع، والتي شملت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة، وسط أداء متذبذب نسبيا نتيجة استمرار نشاط المضاربات السريعة التي تركزت على الأسهم الصغيرة، خاصة في قطاع الخدمات المالية.